الأمـم المتحـدة

S/PV.7984

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

الجلسة ٧٩٨٤

الثلاثاء، ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠.

نيويورك

الرئيس	السيد يورنتي سوليث	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيدة غوداي
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فريسكو
	إيطاليا	السيد لامبيرتيني
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد جانغ ديانبين
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كلاين
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

الحالة في ليبريا

رسالة مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/282)

التقرير المرحلي الثالث والثلاثون للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2017/510)

1718365 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبريا

رسالة مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/282)

التقرير المرحلي الثالث والثلاثون للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2017/510).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/282، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام، وكذلك إلى الوثيقة S/2017/510، التي تتضمن التقرير المرحلي الثالث والثلاثون للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

يستمع مجلس الأمن، في هذه الجلسة، إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد فريد ظريف، والسفير أولوف سكوغ، الممثل الدائم للسويد، بصفته رئيس تشكيلة ليبريا التابعة للجنة بناء السلام.

أعطي الكلمة الآن للسيد ظريف.

السيد ظريف (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أكون هنا اليوم لعرض أحدث تقرير للأمين العام عن ليبريا (S/2017/510)، والمؤرخ ١٦ حزيران/يونيه.

ومع دخول بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في المرحلة الأخيرة من ولايتها، ظلت ليبريا مستقرة. ولا يتصور وجود أي تهديدات كبيرة عدا بعض الحوادث المعزولة والمتفرقة وطابعها يتعلق بالنظام العام في سياق الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي تجرى في تشرين الأول/أكتوبر والتغيير اللاحق للحكومة في كانون الثاني/يناير. ومن الأهمية بمكان أن تكون وكالات إنفاذ القانون في ليبريا على استعداد كاف للاستجابة للاضطرابات المدنية المحتملة على المستويات الأدنى وعنف الغوغاء خلال هذه الفترة الحساسة. وأوجه النقص الحالية فيما يتعلق بالقوى العاملة والمعدات والتنقل قد تحد من قدرة هذه الوكالات على الاستجابة لعدة حوادث أمنية متزامنة.

وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا تدعم الشرطة الوطنية الليبرية في وضع خطة متكاملة لتأمين الانتخابات ضماناً للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لحماية المدنيين. كما اضطلعت الشرطة الوطنية الليبرية بأنشطة الشرطة المجتمعية في جميع أنحاء البلد بهدف بناء الثقة والتواصل مع السكان قبل الانتخابات. وبالتعاون مع الحكومة وأصحاب الشأن المحليين، بما في ذلك الوسطاء التقليديين، اضطلعت البعثة بحملات للتوعية العامة على مستوى البلد للتخفيف من خطر عدالة الغوغاء والتشجيع على الالتزام بسيادة القانون.

وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا على أهبة الاستعداد للاستجابة لأي حالة ترقى إلى خطر الانتكاس الاستراتيجي للسلم والاستقرار. ولكن نطاق هذه الاستجابة سيقيده انخفاض قدرة البعثة وعدد الأفراد النظاميين، والمهمة الصعبة المكلفة بها البعثة لحماية موظفي الأمم المتحدة. ولدى البعثة في الوقت الحالي ٢٦٠ فرداً في وحدتي الشرطة المشكلة و ٢٣٠ فرداً من سرية المشاة النيجيرية.

ولا نحتفظ حالياً إلا بمكتبين ميدانيين، في الشمال الشرقي والشمال الغربي. ولا تنشر وحدات الشرطة المشكلة وأفراد القوة إلا في مونروفيا، مما يحد من قدرتنا على التدخل بدرجة كبيرة. وهذا تغيير كبير مقارنة بحملتي الانتخابات الرئاسية الأخيرتين، حيث كانت البعثة تتواجد على نطاق البلد. وثمة عوامل أخرى يمكن أن تؤثر أيضاً على قدرتنا على الاضطلاع بولايتنا. وبالتالي، فإن أي تخفيض كبير في الميزانية المتواضعة والنحيلة التي قدمناها للجمعية العامة من شأنه أن يؤثر بشدة على قدرة البعثة على تنفيذ الولاية التي كلفها المجلس بها.

وفي الوقت الذي تستعد البعثة لنقل ما تبقى من الأنشطة المكلفة بها إلى حكومة ليبريا والفريق القطري التابع للأمم المتحدة والشركاء الآخرين، فإنها لا تزال تشارك في كل جوانب ولايتها بالكامل، مع التركيز بوجه خاص على المساعي الحميدة والتيسير السياسي. ومع اقتراب موعد الانتخابات، زادت البعثة من تكثيف مشاركتها مع اللجنة الوطنية للانتخابات وقادة الأحزاب السياسية والمرشحين للرئاسة والحكومة والمجتمع المدني لمنع التوترات ونزع فتيلها، والمساعدة في حل النزاعات والدعوة إلى أن تكون الانتخابات شمولية وشفافية وذات مصداقية وسلمية. فإن مستقبل البلد كديمقراطية مستقرة يتوقف على نجاح انتخابات تشرين الأول/أكتوبر والقبول بها على نطاق واسع باعتبارها انتخابات حرة ونزيهة، سيعقبها انتقال سلس للسلطة من الحكومة الحالية إلى إدارة جديدة. وهناك العديد من المرشحين للرئاسة، بمن فيهم نائب الرئيس الحالي وعدد من مرشحي أحزاب المعارضة القوية، الذين من المؤكد أنه سيتعين عليهم تشكيل تحالفات لتعزيز فرصهم في جولة إعادة محتملة.

وبمبادرة من الحكومة، نظم مجلس الأديان في ليبريا، في يومي ٣١ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، محفلاً وطنياً ضم جميع زعماء الأحزاب السياسية، وتوج بالتزام الأطراف بعملية خالية من العنف للانتخابات ونقل السلطة. وهذا الالتزام، الذي يشار إليه بوصفه إعلان نهر فارمنغتون، مبني على مجموعة من الاتفاقات التي تم التوصل إليها من قبل بين الأطراف. ويؤيد الإعلان أيضاً إنشاء لجنة للسلام والوساطة للمساعدة في توجيه العلاقات فيما بين الأحزاب السياسية ومؤسسات الدولة من أجل الانتقال السلمي. وأضفي الطابع الرسمي على الإعلان في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧ أثناء مؤتمر قمة رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد تواصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بصورة جماعية مع الأطراف المعنية لضمان دعمهما لهذه المبادرة الهامة.

وقدمت الحكومة أيضاً مشروع قانون بشأن ترتيبات الانتقال السلس للسلطة إلى الحكومة الجديدة. وأنشأت الحكومة فريقاً انتقالياً للترتيب لنقل الأصول ومذكرات التسليم والمسائل الأخرى، لكفالة اضطلاع الحكومة المقبلة بمهامها بكل سلاسة ممكنة.

وفي ٨ حزيران/يونيه، اقترح مجلس الشيوخ تعديل الجزء الثاني عشر من قانون مدونة السلوك، الذي وافق عليه مجلس النواب في ١٣ حزيران/يونيه. ويستهدف التعديل، في جملة أمور، توفير إطار تنظيمي لعمليات مكتب أمين المظالم. ويقتضي التعديل أيضاً أن تبت اللجنة الانتخابية الوطنية في المسائل الانتخابية في المقام الأول، على أن تختص المحكمة العليا بالنظر في الطعون المقدمة، الأمر الذي تسبب في مزيد من عدم اليقين بشأن أهلية المرشحين للترشح، وهي العملية التي بدأت في ١٩ حزيران/يونيه.

وفي الوقت نفسه، واجهت عرض القائمة الأولية لتسجيل الناخبين الذي جرى في الفترة من ١٢ إلى ١٧ حزيران/يونيه، عدة مسائل فنية، منها ما ذكر من أسماء وصور مفقودة لعدة أشخاص، على الرغم من أن اللجنة ادعت أن جميع الأفراد المسجلين سيسمح لهم بالتصويت في تشرين الأول/أكتوبر. ومن المهم أن تعالج اللجنة هذه التحديات منعاً للشك فيما

يتعلق بالعملية ونتائجها، الأمر الذي قد يؤدي إلى انعدام الثقة وتضخيم المشاكل القائمة.

وعلى الرغم من الإنجازات الهامة التي تحققت خلال سنوات الانتعاش بعد انتهاء النزاع، لا تزال ليبريا تواجه تحديات جمة، مما يؤثر بشدة على الجهود الرامية إلى الحفاظ على لسلام والنهوض بالمصالحة الوطنية. وما زال يتعين اعتماد إصلاحات تشريعية بالغة الأهمية، من المقبول على نطاق واسع أنها تمثل الحد الأدنى من المتطلبات لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع، ولا سيما مشروع قانون حقوق الأراضي ومشروع قانون الحكم المحلي. كما يتعين اتخاذ الخطوات الحاسمة اللازمة للمساعدة على تأمين حياة النساء بشكل أكبر، بما في ذلك إجازة مشروع قانون العنف المنزلي. وما زلت أشارك بقوة مع الحكومة، ولا سيما الهيئة التشريعية، للمساعدة في دفع هذه الإصلاحات التحويلية قدماً.

ومما يشجعني ذلك التعزيز التدريجي لقدرات ليبريا في مجال حقوق الإنسان، وهو ما يتجلى، على سبيل المثال، في الاعتماد الدولي للجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان مؤخراً وبعد سنوات من الدعم الفني الذي قدمته البعثة في مجال بناء القدرات. وعلى اللجنة أن تكثف جهودها لمعالجة التحديات الكبيرة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والممارسات التقليدية الضارة والتحديات فيما يتعلق بحرية التعبير التي لا تزال تعاني منها ليبريا. وعلى سبيل المثال، فقد أحصت البعثة خلال الأسبوعين الماضيين، من أواخر أيار/مايو إلى أوائل حزيران/يونيه، سبع حالات اغتصاب أبلغ عنها، ارتكبها أفراد أو اغتصاب جماعي لأطفال قصر من الجنسين. وينبغي للحكومة أن تنفذ على سبيل الاستعجال التوصيات المهمة التي وردت في تقرير بعثة الأمم المتحدة في ليبريا/مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٦ بشأن ضرورة التصدي للإفلات من العقاب على الاغتصاب في ليبريا. وفي هذا الصدد، عززت البعثة الأنشطة الإعلامية والبرامج التفاعلية بشأن مواضيع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والاستغلال والانتهاك الجنسيين، والمصالحة الوطنية، والنهوض بحقوق الإنسان.

وفي ٤ نيسان/أبريل، أحال الأمين العام إلى مجلس الأمن خطة بناء السلام في ليبريا (انظر S/2017/282، المرفق)، التي أعدتها منظومة الأمم المتحدة وحكومة ليبريا بالتشاور مع أصحاب الشأن الوطنيين والدوليين. والخطة تحدد الإجراءات الرئيسية الواجب اتخاذها قبل ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، عندما تنتهي الولاية الرئيسية للبعثة، وتحدد مستوى المشاركة السياسية اللازمة. وتوفر خطة بناء السلام الأساس لخطة الانتقال المتكاملة لمنظومة الأمم المتحدة، التي يجري وضعها في صيغتها النهائية بالتشاور مع الحكومة وأصحاب الشأن من المجتمع المدني.

وصون السلام في ليبريا يستوجب التطلع إلى آفاق تتجاوز الاحتياجات الآنية للعملية الانتقالية، مما يتطلب استثماراً طويل الأجل في المؤسسات الوطنية الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة والمتجاوبة، مما يتيح الفرص والخدمات لليبريين كافة. وتحقيقاً لذلك، شرعت الحكومة في وضع إجراءات محددة لتنفيذ جميع التزاماتها بموجب تلك الخطة، وتساعد البعثة في هذه العملية، على أمل أن تكفل إنجاز ذلك في الوقت المناسب وبطريقة ناجحة.

وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن تقديري للمساعدة المجدية التي توفرها تشكيلة ليبريا التابعة للجنة بناء السلام، برئاسة السفير سكوغ، الذي أنهى للتو زيارة مفيدة جدا إلى البلد.

ولقد أنجز فريق الأمم المتحدة القطري مؤخرا عملية مسح من أجل تقييم استعداده لتقديم الدعم الاستراتيجي والبرنامجي إلى ليبريا بعد مغادرة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وأظهرت النتائج أنه سوف يحتاج إلى مساعدة كبيرة بغية زيادة قدراته وموارده وخبراته. وتُبذل حاليا الجهود لحشد الدعم في سبيل أن

يتسنى الانتقال من البعثة إلى الفريق القطري بسلاسة ومسؤولية، وتوفير الدعم الفعال لجهود ليبريا بغرض تحقيق السلام المستدام.

وثمة جانب برنامجي يتمثل في إرساء وجود مستقل للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وهو أمر أساسي للرصد وبناء القدرات. وبالنسبة إلى التمويل، يجري البحث في إنشاء صندوق استئماني متعدد الشركاء للفترة الانتقالية في ليبريا، يرمي إلى جعل تمويل الفريق القطري والعمليات التي يقوم بها أكثر قابلية للتنبؤ. ونظرا لأن معظم الأولويات التي تتضمنها خطة ليبريا لبناء السلام تقتضي انخراط الفريق القطري في العمل في الأجلين المتوسط والبعيد، فسيكون من الضروري كفالة أن تتلقى ليبريا الدعم السياسي والمالي المتواصل من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نحن أيضا بصدد البحث في عقد مؤتمر دولي يمكّن الحكومة الليبرية الجديدة من تقاسم أولوياتها الوطنية. ويمكن عقد هذا المؤتمر في نيسان/أبريل ٢٠١٨، عندما سيجري استعراضٌ لبيان الالتزامات المتبادلة، الذي يمكنه، إلى جانب خطة بناء السلام، أن يشكل الأساس لإطار المساءلة المتبادلة بين الحكومة الجديدة والمجتمع الدولي، ممثلا في الأمم المتحدة.

لذلك، ثمة قلق تجاه أن أحدث مشروع للميزانية الوطنية لفترة السنتين ٢٠١٧-٢٠١٨ لا يتضمن سوى حيّز ضئيل للاستثمارات في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، وهي ضرورية إذا أُريدَ التصدي للدوافع الرئيسية للصراع. وفي الوقت الراهن، ثمة نسبة ٩٤ في المائة من الميزانية المقدّرة بمبلغ ٥٢٦,٥ مليون دولار مخصصة للنفقات المتكررة، بما في ذلك كشوف المرتبات، فيتبقى مبلغ ٢٧,٣ مليون دولار فحسب - أكرر مبلغ ٢٧,٣ مليون دولار فحسب - لخطط الاستثمار في القطاع العام. وفي الوقت نفسه، فإن الميزانية هي أقل بنسبة ١٢,٣ في المائة عن ميزانية السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ البالغة ٦٠٠,٢ مليون دولار. واستمرار العجز في الموارد الوطنية لدعم العملية الانتقالية وتوطيد السلام في ليبريا سيكون أكثر حدة مع تراجع المساعدات من المانحين الدوليين.

ولقد أحرزت ليبريا تقدما ملحوظا منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل في أكرا عام ٢٠٠٣. بيد أن التحديات التي تشكل خطرا يؤدي إلى عكس هذا المسار لا تزال قائمة. فيجب على حكومة ليبريا، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي بنطاقه الأوسع مواصلة التصدي لها بكل ما يتوفر لنا من طاقات وروح ابتكارية إذا أردنا الحفاظ على المكاسب التي تحققت خلال سنوات التدخل وتعزيزها. وإنني أناشد جميع المعنيين العمل على زيادة الاستثمارات في ليبريا وتوطيدها، ودعم البلد في هذا الوقت الحاسم، من خلال الانتقال إلى حكومة جديدة وما بعدها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد ظريف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير سكوغ.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي إلى تقديم إحاطة إعلامية للمجلس بصفتي رئيسا لتشكيلة ليبريا التابعة للجنة بناء السلام. ويسعدني أيّما سعادة أن أتشاطر مع المجلس بعض المعلومات الرئيسية عن زيارتي الأخيرة إلى ليبريا. إن هدف الزيارة التي قمت بها بتاريخ ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه هو متابعة التقدم المحرز في تنفيذ خطة بناء السلام؛ ومناقشة الأعمال التحضيرية للانتخابات المقبلة؛ والتشاور مع أصحاب المصلحة بشأن الاصلاحات الرئيسية المتعلقة بالحقوق في الأراضي وتحقيق اللامركزية؛ وتحديد السبل التي يمكن من خلالها للجنة بناء السلام تقديم الدعم الأمثل أثناء التحولات المقبلة.

لقد كنت من المحظيين لتمكّني من الاجتماع مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم الرئيسة إلين جونسون سيرليف، ونواب الوزراء في وزارات االداخلية والخارجية والمالية، وكذلك وزارة العدل. واجتمعت أيضا مع ممثلي المجتمع المدني، وممثلي الشباب، والأحزاب السياسية، ولجنة الانتخابات الوطنية، ورئيس القضاة، وقضاة المحكمة العليا، وممثلين عن المجتمع الدولي.

وأود في هذا الوقت أن أشكر الممثل الدائم لليبريا ووفده على الدعم المتواصل لزياراتي، وأن أقول إنّ العمل مع ليبريا، كجزء من لجنة بناء السلام، كان تجربة جيدة للغاية. ومن دواعي سروري أن أعمل مع بلد هو ذاته ملتزم بالعمل مع اللجنة.

وفي الاجتماعات التي عقدتها، رحبت بالجهود المتفانية والشاملة والسريعة التي بذلتها الحكومة والأمم المتحدة من أجل وضع خطة لبناء السلام استجابة لقرار المجلس ٢٣٣٣ (٢٠١٦). وشدّدت كذلك على أهمية إجراء إصلاحات هيكلية رئيسية، على النحو المبين في المرحلة الأولى من خطة بناء السلام، مما يساعد في معالجة بعض الأسباب الجذرية للصراع في ليبريا. وهي تشمل وضع مشاريع قوانين هامة بشأن مسائل من قبيل الحقوق في الأراضي، والحكم المحلي، ومشروع القانون المتعلق بالعنف المنزلي. كما عمدت إلى حث جميع أصحاب المصلحة على المساهمة في إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وإعطاء الأولوية لمشاركة المرأة بقوة فيها، وإشراك الشباب في جميع مراحل العملية. وبالإضافة إلى الاحاطة الاعلامية الثرية التي قدّمها الممثل الخاص للأمين العام، أود أن أتشاطر وإياكم الانطباعات التي تكوّنت لدي عندما غادرت منروفيا.

مثلما ذكرنا في الأشهر القليلة الماضية، تمر ليبريا بمنعطف حرج. فهناك العديد من التحولات التاريخية الجارية. لذلك، فإن الحالة تتطلب وتستحق أن يكون اهتمام الشركاء الدوليين في الأشهر المقبلة مكرسا لها. وبينما لم يذكر لي أحد ممن التقيتهم أن هناك خطرا واضحا أو وشيكا إزاء العودة إلى الصراع، ثمة عقبات حقيقية ماثلة أمامنا مع إغلاق بعثة حفظ السلام وتسلّم الحكومة الجديدة مقاليد الأمور. ونحن نعلم أن الأسباب الجذرية الرئيسية للصراع في ليبريا يجب التصدي لها بشكل متواصل. فالمصالحة والمسائل المتصلة باستخدام الأراضي، واللامركزية، والوصول إلى العدالة، والعنف ضد المرأة هي من بين أكثر المسائل أهمية التي لا يزال يتعين حلها والتي ستحدد ما إذا كانت ليبريا تتحرك صوب توطيد السلام الحقيقي والدائم. وكما سمعنا للتو، فإن محدودية القدرة المالية على المضي بالاصلاحات قدما تحت الإدارة الحالية قد تؤدي في حد ذاتها إلى زيادة التظلمات. وثمة حاجة ماسة إلى تنويع الاقتصاد وتنشيطه.

وعلى الجانب الأمني، لا تزال الحالة عموما مستقرة. وبينما نجحت الحكومة في تحمّل المسؤولية عن أمنها اعتبارا من تموز/يوليه ٢٠١٦، لا يزال هناك عمل يتعين القيام به لمواصلة بناء قدرات الجهات الفاعلة الأمنية، بما في ذلك القوات المسلحة والشرطة الوطنية الليبرية. وكذلك من الأهمية بمكان بذل الجهود الرامية إلى تعزيز الوصول إلى العدالة وتحقيق سيادة القانون، حيث أنهما لا يزالان هامّين لتعزيز الشعور بالاندماج والتماسك الاجتماعي وبناء الثقة في المؤسسات الوطنية.

وبعد أربعة أشهر، سوف يتوجه الليبريون إلى صناديق الاقتراع، والتحضيرات لإجراء الانتخابات جارية على قدم وساق. وقد وُصفت بأنها حاسمة بالنسبة إلى ليبريا، حيث سيشهد البلد أول انتقال ديمقراطي للسلطة في تاريخه الحديث. ومن شأن النجاح في إجراء الانتخابات والانتقال السلمي أن يساعد بلا شك في تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد. وخلال الزيارة التي قمنا بها، كانت لجنة الانتخابات الوطنية تعمل على التدقيق في تسجيل الناخبين للحيلولة دون حدوث مخالفات في عملية التسجيل. وكما سمعنا للتو، وفي خطوة حظيت بالترحيب في وقت سابق من هذا الشهر، وقّعت الأحزاب السياسية إعلان نهر فارمينغتن، على هامش مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مونروفيا، حيث التزمت فيه بإجراء انتخابات سلمية.

أمّا التحديات الأخرى التي لا تزال قائمة، فهي تتعلق بوجود فجوة في تمويل الأنشطة التي تضطلع بها لجنة الانتخابات، والخلافات المتصلة بتطبيق مدونة قواعد السلوك، وينبغي معالجتها وتسويتها في أقرب وقت ممكن. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن نشدد على استمرار الحاجة إلى التربية المدنية

والتوعية والتواصل مع السكان المحرومين إلى حد كبير قبل إجراء الانتخابات، وزيادة الجهود الرامية إلى كفالة مشاركة النساء فيها بقوة. وحقيقة أن الانتخابات ستجري خلال موسم الأمطار هي عامل تعقيدي.

وحتى الآن، هناك ٢٢ من الأحزاب السياسية التي تعلن عن ترشيح مرشحين لها. وأعرب بعض أصحاب المصلحة عن مخاوفهم من أن المرشحين قد يترشحون باسمهم الشخصي، وقد يدعون الناخبين إلى التصويت لشخصهم بدلا من التصويت القائم على السياسات. وإنني شجعت ممثلي الأحزاب السياسية على تركيز حملاتهم الانتخابية على المسائل الرئيسية التي تواجه البلد بدلا من التركيز على السياسة القبلية. وأثني على الدور الفعال والهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في ليبريا عموما، ولا سيما مكتب الممثل الخاص، في تيسير الحوار الذي يسبق الانتخابات. وفي المناقشات التي أجريتها مع كل من لجنة الانتخابات الوطنية ورئيس القضاة، أكّدت مرة أخرى على الحاجة إلى وجود آليات متينة لتسوية المنازعات بسرعة، وإدارة جولات الاعادة المؤكدة.

وخلال اجتماعاتي مع مجموعة من أصحاب المصلحة، لاحظت الشعور بملكية خطة بناء السلام في ليبريا بمعناها الواسع. والالتزامات الواردة فيها تشكّل خارطة طريق واضحة من أجل التصدي لتحديات بناء السلام المتبقية في البلد.

وتمويل تنفيذ الالتزامات المتعهد بها ما زال مسألة معلقة.

وفي الاجتماعات التي عقدت مع منظومة الأمم المتحدة في مونروفيا، ناقشت نوع الدعم الذي يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة في الوفاء بهذه الالتزامات في ضوء التخفيض التدريجي للبعثة والانتقال المقبل فيما يتعلق بتواجد الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نثني على الفريق القطري للأمم المتحدة الذي رسم خريطة قوية للقدرات المتوفرة. وأعتقد أنها ربما كانت الأولى من نوعها.

ومن الواضح أن هذه كانت ممارسة مفيدة للغاية. وقد أتاحت نقطة انطلاق واضحة ومكنت منظومة الأمم المتحدة في ليبريا برمتها من التفكير بشكل استراتيجي بشأن عملية الانتقال وكيفية زيادة قدرات الفريق القطري مع رحيل البعثة، حتى يتسنى له دعم تنفيذ المهام المتبقية. إلا أن هذا يعني أيضاً أن لدينا صورة واضحة جداً لما سيكون مطلوبا في المستقبل. ويقلقنا أنه مع تقليص بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ستواجه الأمم المتحدة بوضوح مشاكل جمة من حيث الموارد والقدرات والخبرات اللازمة لدعم بناء السلام.

وبالنظر إلى حدود القدرات تلك واستناداً إلى تجربة لجنة بناء السلام في عملية انتقال الأمم المتحدة في سيراليون، فقد أعرب العديد من أعضاء لجنة بناء السلام عن قلقهم إزاء انتقال بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى الفريق القطري. ويمكن أن يساعد مجلس الأمن ولجنة بناء السلام منظومة الأمم المتحدة على تحديد كيفية إدارة عملية الانتقال على نحو مسؤول، وكيفية ضمان تمويل يمكن التنبؤ به لبناء السلام في ليبريا خلال مرحلة الانتقال الحرجة.

ونثني على جهود بعثة الأمم المتحدة في ليبريا خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية. وانسحاب بعثة حفظ السلام سيكون بمثابة اختبار لمنظومة الأمم المتحدة وليبريا في تحقيق أهداف ومهام بناء السلام وحفظ السلام. لقد قطعت ليبريا شوطاً طويلاً منذ انتهاء النزاع، وأُحرز تقدم كبير. غير أن الحالة الراهنة تعني أن مؤشرات الهشاشة لا تزال قائمة، ولا سيما التقدم غير الكافي في مجال المصالحة والتشريعات اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع والاقتصاد الضعيف والانتخابات المقبلة، حيث تكون المخاطر مرتفعة. ويتحمل الشركاء الدوليون لليبريا مسؤولية جماعية للتأكد من أن الاستثمارات التي تم الاضطلاع بها على مدى السنوات الثلاث عشرة الماضية، من خلال حفظ السلام، مصونة، والبناء على تلك الاستثمارات من أجل توطيد

السلام في ليبريا. وهذا يشمل كفالة تشكيل الوجود المتبقي للأمم المتحدة وتزويده بالموارد الكافية للاستجابة لاحتياجات الشعب الليبري من خلال دعم بناء السلام.

وخلال زيارته الأخيرة لنيويورك، قال السيد إلهيلو، نائب الممثل الخاص للأمين العام، ”إن ليبريا تمثل قصة نجاح في حفظ السلام. وعلينا الآن أن نضمن نجاحها في بناء السلام أيضاً“. وهذا يستوجب تفكيراً إبداعياً بشأن كيفية تأمين الموارد التي يوثق بها فور مغادرة البعثة، ومجلس الأمن يمكن أن يضطلع بدور رئيسي في هذه العملية. ومن جانبنا، فإن لجنة بناء السلام تقف على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم المشورة السياسية وكفالة استمرار الاهتمام الدولي بعد مغادرة حفظة السلام والإصرار على لفت الانتباه إلى الثغرات. وسنواصل الدعوة إلى أهمية مواصلة الإصلاحات التي تعتبر أساسية لاستدامة السلام في ليبريا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير سكوغ على إحاطته الإعلامية التي قدمها للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد برموديز (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، والسفير أولوف سكوغ، الممثل الدائم للسويد، ورئيس تشكيلة ليبريا التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما الإعلاميتين الوافيتين.

وأوروغواي تهنئ حكومة ليبريا وشعبها على التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار في البلد. ومن المهم أيضاً الاعتراف بأن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا قد اضطلعت بدور ريادي في هذه العملية لأكثر من ١٣ عاما. وليبريا تمر حالياً بمرحلة حاسمة عشية الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وقبل أقل من عام على انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، التي أنشئت بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وستكون الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر، ونقل السلطة سلميا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، علامات بارزة في توطيد السلام في ليبريا. وأوروغواي مقتنعة بأن العمليات الديمقراطية التي تُجرى بطريقة حرة وشاملة وشفافة وبأعلى مشاركة ممكنة من الناخبين هي بالتحديد تلك التي تجعل إقامة السلام الدائم أمراً ممكناً. ونلاحظ مع الارتياح الجهود التي تبذلها الحكومة لبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء الأراضي الليبرية. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن لسكان البلد كافة أن يستفيدوا من عوائد السلام.

غير أنه لا تزال هناك تحديات كثيرة أمام ليبريا. ويتعين على البلد أن يكثف جهوده في مجال الأمن. وسيكون من الضروري أيضاً معالجة الأسباب الجذرية التي ساعدت على تأجيج النزاع في الماضي. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، لا بد من سن تشريعات ملائمة بشأن حقوق ملكية الأراضي والإدارة المحلية. وعلاوة على ذلك، لا بد من تقوية مؤسسات الدولة التي تعزز وتكفل الامتثال للقواعد. والفساد آفة أخرى تضرب ليبريا ولا بد من القضاء عليها من كل مستويات الحكومة حتى تكون لديها مؤسسات قوية وشفافة ويوثق بها.

وتلاحظ أوروغواي بقلق خاص حالة حقوق الإنسان في ليبريا، وهو جانب أساسي لم يتحقق فيه التقدم المنشود بعد. وحتى يتسنى تركيز الجهود على استقرار البلد وأمنه على المدى الطويل، ينبغي أن تكون حماية حقوق الإنسان وتعزيزها من الأولويات العليا، إلى جانب المساءلة والقضايا من قبيل العدالة التصالحية، والحقيقة والمصالحة. ومن دواعي القلق البالغ أيضاً وجود العديد من حالات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وبعض الممارسات التقليدية الضارة القائمة، مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والاتهامات بممارسة السحر، والقيود المفروضة على حرية التعبير. والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، الذي يؤثر على البنات بشكل خاص، مشكلة يجب التصدي لها على نحو عاجل.

وحملة التوعية بشأن هذه الحالات، التي تنظمها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ووزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية في ليبريا، هي خطوة في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، ينبغي للحكومة أن تكثف جهودها من أجل منع هذه الجرائم والتصدي لها، وأن تضع حداً لاستمرار إفلات مرتكبيها من العقاب. وبالنظر إلى حالة حقوق الإنسان غير المستقرة بعد في ليبريا، فإن أوروغواي تؤيد ملاحظات الأمين العام بشأن ضرورة إنشاء مكتب تابع لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، خصوصاً في ضوء الانسحاب الوشيك للبعثة من ليبريا.

وجلسة اليوم هذه فرصة ممتازة لتهنئة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا على عملها في دعم حكومة ليبريا وفي توفير الحماية للمدنيين، فضلاً عن إسهامها في تحقيق السلام والمصالحة الوطنية في البلد. وأوروغواي تأمل في أن إغلاق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وهي عملية يجري تنفيذها منذ بعض الوقت، سيتم بطريقة منظمة وناجحة. ووفدنا يقدر أيضاً العمل الذي تضطلع به تشكيلة لجنة بناء السلام في ليبريا لعملها مع الحكومة والشركاء الدوليين والمحليين ووضعها خطة لبناء السلام في ليبريا. وفي هذا الصدد، نود أن نشكر وفد السويد على ريادته ونتوجه إليه بتهنئة خاصة.

لقد قدمت الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا ولجنة بناء السلام، الدعم لعملية السلام في ليبريا من خلال إجراءات مختلفة نأمل أن تسهم، جنباً إلى جنب مع جهود شعب وحكومة ليبريا، في جعل ليبريا قصة نجاح.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): وفد السنغال يهنئكم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة اليوم بشأن الحالة في ليبريا، البلد الشقيق والصديق للسنغال، الذي نشاركه العضوية في جميع المنظمات الدولية، وخاصة في منظمتنا دون الإقليمية، أي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية. وبطبيعة الحال، أود أيضاً أن أشكر زميلنا وجارنا، السفير أولوف سكوغ، رئيس تشكيلة ليبريا التابعة للجنة بناء السلام، على زيارته والإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا تواً عن زيارته. ونحن نتطلع إلى البيان الذي سيدلي به زميلنا، الممثل الدائم لليبريا.

ووفد السنغال يود ببساطة أن يأخذ الكلمة ليذكِّر بالطريق الطويل الذي قطعته ليبريا وصولاً إلى يومنا هذا.

ومنذ ما قبل تدخّل الأمم المتحدة، أدّى انخراط فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى الاسهام في تحقيق الاستقرار في البلد، مما أوصل في نهاية المطاف إلى تحقيق الاستقرار والأمن فيه قبل مجرد بضعة أشهر من الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة في تشرين الأول/أكتوبر، حيث سيعلن ٢٢ حزبا وتحالفا سياسيا مرشحيها، ويقترع ٢,١ مليون ناخب مسجّلين، بينهم – وهذا مهم إبرازه – نسبة ٤٨ في المائة من النساء. وهذه الانتخابات تتصف بمزيد من الأهمية لأنها ستكرس انتقالا تاريخيا وسلميا للسلطة، بينما تعزز في الوقت نفسه التحوّل في ليبريا وترسي السلم والديمقراطية المستدامين في سياق انسحاب بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. حينئذٍ، تستأنف القوات الليبرية ممارسة حقها السيادي في ما يتعلق بالمسائل الأمنية، بدعم عند الضرورة من قوة الرد السريع السنغالية، التي تم نقلها من عملية الأمم المتحدة في الكونغو إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ويمكن نشرها انطلاقا من موبتي.

وفي هذا الصدد، يرحب الوفد السنغالي بمختلف التزامات أصحاب المصلحة بكفالة أن تجري الانتخابات المقبلة بطريقة حرة وشفافة، وتسوية جميع المنازعات بالطرق السلمية، من خلال الآليات المنشأة وفقا لسيادة القانون. وعليه، فإننا نثني على العمل الهام الذي اضطلعت به اللجنة الوطنية للانتخابات حتى الآن، وندعو مختلف أصحاب المصلحة إلى تقديم كل الدعم الذي يلزمها، وخاصة توفير المبلغ الضروري البالغ ١,٨ مليون دولار لسد فجوة تمويل العملية الانتخابية.

وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، ألقت رئيسة ليبريا، إلين جونسون – سيرليف، خطابها الأخير عن حالة الأمة، وحدّدت مكافحة الفساد وتحقيق المصالحة الوطنية باعتبارهما من أولويات الحكومة للفترة المتبقية من ولايتها. وفي ٣١ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه، استضافت حكومة ليبريا، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، منتدى وطنيا بتيسير من مجلس ليبريا المشترك بين الأديان، تُوِّج بالتوقيع على إعلان نهر فارمينغتن في ٤ حزيران/يونيه من قبل المسؤولين والزعماء السياسيين لعشرين من أصل اثنين وعشرين حزبا سياسيا مسجلا. وأعلن الموقعون على الإعلان عن التزامهم بإجراء عملية انتخابية سلمية، وانتقال السلطة إلى حكومة جديدة في كانون الثاني/يناير.

وأشدد على مسألة الانتخابات، لأن المجلس قد لاحظ أنه في الجزء الغربي من أفريقيا، لا تزال العمليات الانتخابية تشكل مصدرا للتوتر، ولكنني أود أن أؤكد على القلق – الذي ينبغي لنا جميعا أن نتشاطره – المتعلق بحالة الاقتصاد الكلّي التي ما فتئت تتأثر سلبا بسبب التراجع العام في أسعار السلع الأساسية والأثر المتبقي لوباء فيروس إيبولا. وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، تواجه ليبريا عجزا كبيرا في الإيرادات، على الرغم من تلقّيها مبلغ ٧٥ مليون دولار تقريبا في شكل دعم مباشر للميزانية من الجهات المانحة للسنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧.

لذلك، ينبغي للمجلس أن ينظر في أهمية إيجاد السبيل الأمثل للتصدي لمختلف التحديات التي لا تزال تواجه البلد، ولا سيما من خلال توفير الدعم الكامل لتنفيذ خطة بناء السلام التي أعدتها حكومة ليبريا بناء على طلب مجلس الأمن، والتي تشمل الموارد المالية، وبناء القدرات المؤسسية، والخبرات. وسوف يواصل المجلس تحويل ليبريا، بعدما تكلّف وجعل منها قصة نجاح تتعلق بحفظ السلام، ليجعل منها بالتالي قصة نجاح تتعلق ببناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبريا.

السيد براون (ليبريا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب هذه الجلسة لمجلس الأمن بالنيابة عن ليبريا حكومة وشعبا، وأن أشكر الأمين العام على تقريره المرحلي الثالث والثلاثين (S/2017/510) عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام ظريف والسفير سكوغ على تعليقاتهما وبيانيهما، وأشكر سفير دولة السنغال الشقيقة.

واسمحوا لي، سيدي، أن أوجه انتباهكم الكريم إلى ثلاث نقاط.

النقطة الأولى هي أن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا عملية ناجحة لحفظ السلام. فاليوم، كما يؤكد التقرير، أصبحت ليبريا آمنة ومستقرة نسبيا. ومن خلال المستويات السابقة للبعثة حيث كان قوامها يتألف من ٠٠٠ ١٥ رجل وامرأة، سوف تنجز البعثة مهمتها وتنسحب نهائيا في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وبعد زهاء ١٤ عاما منذ أن وطأت أولى أقدام حفظة السلام تراب بلدي الملوّث بالدماء، ليس ثمة شك اليوم في أنه يمكن إرجاع الفضل لبعثة حفظ السلام في تمكين ليبريا وتحفيزها تجاه التحول السياسي والاقتصادي الجاري.

وعلى الرغم من التحديات الراهنة، وبعد أن كان اليأس متفشيا عندما وصلت القوات إلى بلدنا، أصبح مجتمعنا الآن أكثر تفاؤلا. وحيثما كان الموت والدمار يعمّان شوارعنا، بات الالتزام المتجدد بالحكم الديمقراطي وباتت الرغبة الشعبية في إعادة بناء أمة محطمة هما الدافع الذي يحفزنا الآن على الابتعاد عن ماضينا المأساوي. وبعدما تم وضع خطة شاملة لبناء السلام تمشيا مع القرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، تسعى ليبريا لاستمرار الشراكات والدعم بغية استدامة السلام ومواصلة الإصلاحات اللازمة مع نهاية بعثة حفظ السلام التي تكللت بالنجاح.

وهذا يقودني إلى النقطة الثانية. إن آخر مرة انتقلت فيها السلطة بطريقة ديمقراطية من رئيس حيّ إلى رئيس آخر في ليبريا كانت قبل ٧٣ عاما. وتنصيب إدارة ليبرية جديدة في كانون

الثاني/يناير ٢٠١٨ سيكون المرة الثانية التي يحدث فيها ذلك منذ عام ١٨٤٧- وهو العام الذي أصبحت فيه ليبريا مستقلة. وهذه الأهمية التاريخية لا تفوت أبناء ليبريا، وهي تحفز عزمنا على تحقيق النجاح. ودعونا لا ننسى أنه إلى جانب تلك الأهمية التاريخية، هناك نتائج هامة أخرى مرتبطة بالنجاح في إجراء انتخابات سلمية وديمقراطية في ليبريا.

ونحن فخورون بأن منطقتنا دون الإقليمية في غرب أفريقيا تعمل على توسيع حيّز الحكم الديمقراطي والانتقال السلمي للسلطة. ونظرا للتاريخ المشترك في منطقتنا وما يمليه علم الاجتماع، فإنه بالطريقة نفسها التي كان من السهل نسبيا تجربة انتشار الصراع والبؤس عبر حدودنا، أخذ السلام والالتزام المتجدد بالحكم الديمقراطي – على الرغم من التحديات الظاهرة – يعمّان الآن منطقتنا دون الاقليمية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وبالتالي، فإن النجاح في إجراء انتخابات سلمية وديمقراطية في ليبريا سيواصل تمهيد الطريق أمام إحراز نجاحات هامة أخرى في توسيع الحيز الديمقراطي عبر منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، وكذلك التأثير بدرجة كبيرة في توطيد السلام والأمن الإقليميين.

وفي بلدنا، لا يزال الكثيرون يودون لو أن الانتخابات تتعلق باختيار أفضل الأفكار لمواصلة بناء مستقبل يسوده السلام والتنمية باستمرار، وأن يجري التنافس على نوعية الخطاب السياسي بدلا من التنافس على كمية الأحزاب السياسية الموجودة.

إن محاولة إضفاء الطابع المؤسسي على عملية التغيير الديمقراطي، على الرغم من العيوب التي تشوبها حالياً، تبدو أفضل مع كل محاولة نقوم بها.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن مجرد ممارسة حرية الاختيار والنزاهة في انتخاب قادة بلدنا، مع حس بالانتظام والثقة المتناميين في العمليات الانتخابية والنتائج المرتبطة بها، تسهم بصورة مفيدة في تعميق ثقافة جديدة للسلام، وتضفي طابعها على الحكم والتعابير الديمقراطية، وتمكّن المواطنين العاديين، وتُبقي القادة المنتخبين خاضعين للمساءلة حسب الأصول. ونعتزم مواصلة السير على ذلك الطريق لتسوية الاختلالات الحاضرة، وتحسين أوجه القصور وتعميق ثقة العامّة، ليس في فائدة الانتخابات الديمقراطية وحسب، ولكن أيضاً في القيم المستدامة للتحولات الديمقراطية والإدارة الرشيدة.

وهذا هو السبب في أن اللجنة الوطنية للانتخابات وأصحاب المصلحة الآخرين يعملون على تسوية الاختلالات التي ربما برزت مؤخراً من تسجيل الناخبين المؤهلين. ويعلم الليبريون أننا سنربح – وسنكون جميعاً رابحين – إذا أثبتت هذه الانتخابات الرائدة مرة أخرى بأنها تُلهم ثقة الجمهور في العملية الانتخابية وإذا كانت النتائج تستند إلى ممارسة حرة ونزيهة وموثوقة وشفافة لحقوق وواجبات الجمهور بوصفهم مواطنين مسؤولين. ولذلك أود أن أؤكد للمجلس أن الحكومة والشعب الليبريين لا تنقصهما الإرادة السياسية لتحقيق تلك المهمة. غير أن الإرادة السياسية، كما بدأنا نرى، قد لا تكون كافية.

إن تقرير الأمين العام تقرير شامل، بما في ذلك وصفه لحالة ركود الاقتصاد الليبري. ولهذا السبب، وعلى الرغم من مختلف التدابير التقشفية التي يجري تنفيذها حالياً، يتزايد قلق الحكومة الليبرية إزاء الفجوة التمويلية البالغة ١٧,٥ مليون دولار لتنفيذ أنشطة لجنة الانتخابات الوطنية. فحتى الآن، ومن مبلغ ٤٥ مليون دولار الذي تطلبه لجنة الانتخابات الوطنية، التزمت الحكومة الليبرية بدفع ٢٠ مليون دولار والتزم المجتمع الدولي منها بحوالي ٨ ملايين دولار. وما زال يتعيّن الالتزام بالفرق بين المبلغين.

ويقودني هذا إلى نقطتي الأخيرة. على الرغم من التحديات الكثيرة التي تنتظرنا، لا تزال ثقة الليبريين في تزايد بشأن مستقبل بلدنا. وفي الواقع، فالوصول إلى حيث نحن الآن كان تحقق عبر مسيرة طويلة ومكلفة وشاقة. ونشيد إشادة خاصة بجميع أولئك الذين ضحوا بحياتهم – طوعاً أو قسراً – للوصول بنا إلى هنا ونحن ممتنون للأمم المتحدة ومختلف وكالاتها المتخصصة، فضلاً عن شركائنا المتعددي الأطراف والشركاء الإقليميين والثنائيين، على

دعمهم ومساندتهم المتواصلين. كما نحتفظ بشكر خاص لشعب ليبريا على مواصلة صموده وإيمانه الراسخ بالتحول الجاري لليبريا وبمستقبل الوئام والأمن والسلام على حد سواء. وفي ضوء ذلك تحديداً، يؤكد التقرير على نطاق واسع أننا لم نبدأ العمل، حتى الآن، بالكيفية التي نحن متأكدون من قدرتنا عليها. ولكن الحقيقة أيضاً هي أن الليبريين لم يعودوا عاجزين، يثقل كاهلهم شعور لاإنساني باليأس أو ضخامة التحديات التي تنتظرنا في الحفاظ على سلامنا.

ونعلم أن مجتمعاً أكثر عدلاً وإنصافاً وشمولاً للجميع دعامة ضرورية لتعزيز هيكل السلام والأمن الذي تمكنّا من إرساء قواعده. ونعلم أن التغيير أمر صعب، ولكن التغيير واجب علينا للاستفادة من الإمكانات الهائلة من الموارد البشرية والطبيعية الأخرى التي ننعم بها. ونعلم أننا يجب أن نبقى شفافين في إدارة مواردنا وخاضعين للمساءلة أمام بعضنا البعض، بما في ذلك مواجهة ظلام ماضينا المأساوي والانطلاق من ذلك لكتابة الدروس القيّمة المستفادة منه بشأن الوعي الوطني. ونعلم أننا يجب أن نواصل إصلاح الأشياء، ليس السهل منها فحسب، ولكن أيضاً الصعبة والضرورية، بما في ذلك القوانين المتعلقة بحقوق الأراضي والحكومة المحلية والعنف المنزلي، لأنها تُنبي عن قدرتنا على صون سلامنا عموماً.

وهذه كلها أشكال مختلفة من التنمية والإثمار. وكنا نتمنى بطبيعة الحال لو أن الوتيرة أسرع، ولكن علينا أيضاً أن نصغي إلى أحد الدروس البارزة من الماضي المأساوي، وهي أن من الأفضل أن تكون في المقدّمة حين يلحق بك الآخرون. وهذا أكثر عمقاً بالنسبة لبلدان مثل بلدنا، تلك الخارجة من النزاعات التي طال أمدها والتي جاءت بدافع من الآثار الرهيبة للإقصاء. لذا فإن بطء الوتيرة ليس نتيجة لانعدام الإرادة السياسية؛ بل هو اعتراف بالحاجة إلى السعي الجدي دائماً لجعل أغلبية الشعب تواكب عملية التغيير وربط الإصلاحات مع القدرات المؤسسية، ومعظمها غير موجودة، بغية إنفاذ التغيير. ونتيجة لذلك، شهدنا أنه مع تقلّص الحيز المالي حولنا للأسف، تباطأت أيضاً وتيرة الإصلاحات.

وعلى الرغم من ذلك، تزداد ثقة الليبريين بأننا على مسار مضمون أكثر لتوطيد السلام. إن انتخاب الرئيسة إلين جونسن سيرليف وإعادة انتخابها وقيادتها اللاحقة، وهي أول امرأة تنتخب رئيسة لليبريا، قد ألهمت النساء والفتيات الليبريات، وهنّ أكثر من نصف عدد السكان الليبريين، لكسر صمتهن والابتعاد عن موقع الإقصاء في العمليات الوطنية لصنع القرار في البلد. ونعلم أننا يجب أن نواصل إلهامهن وإشراكهن، بما في ذلك مجتمع الشباب لدينا. وببساطة، لن تبقى ليبريا كما كانت قط. فنحن نواصل التغيّر نحو الأفضل.

ولا يزال أمامنا شوط طويل نقطعه لنكون المجتمع الذي نعرف أننا يمكن أن نكونه، ولكننا سعداء بالاعتراف المتزايد، بما في ذلك ما ورد في التقرير، بأن ليبريا قد قطعت شوطاً طويلاً. وإننا نحثّ على مواصلة الشراكة مع المجتمع الدولي ولجنة بناء السلام ووكالات الأمم المتحدة المختلفة نحو الحفاظ على سلامنا. وليبريا والليبريون مستعدون لهذا. ونحن على استعداد للاستفادة من المكاسب التي تحققت بالفعل لبناء مجتمع متسامح مع خلافاتنا ويحترم حقوق جميع مواطنيه. ومرة أخرى، نحن على استعداد لتقديم قصة نجاح هامة للأمم المتحدة – وهذه المرة، مع بناء السلام، كما فعلنا مع حفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.